مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

الأخلاقيات الدولية وتحدي التغير المناخي

علي عدنان محمد

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الاحتباس الحراري "خدعة ابتدعتها الصين لتعطيها ميزة اقتصادية"[1]، هكذا عبّر رئيس الولايات المتحدة السابق دونالد ترامب عن أزمة المناخ التي وصفها خبراء البنك الدولي بأنها "تحدي مصيري"[2] في عصرنا الحالي، لا تكمن الخطورة في سطحية الرؤية تجاه الاحتباس الحراري التي يحملها رئيس دولة كبرى تمثل أهم أقطاب النظام العالمي فحسب، بل تكمن الخطورة في التأثير الذي خلّفته هذه الرؤية في المجتمع الإنساني إذا ما علمنا أنَّ في الولايات المتحدة فقط هنالك أكثر من (70) مليون ناخب وجدوا في شخصية ترامب قائداً لبلدهم.

في الحقيقة، تنطوي السطحية التي يتعامل بها رئيس الولايات المتحدة السابق ورجل الأعمال الناجح مع أزمة المناخ والاحتباس الحراري على عمق في الإطار الفكري (البارادايم)[3]، فهو ينظر إلى مسألة الأزمة بعدسة المنفعة الاقتصادية ليجد أنَّ القيود التي تفرضها أزمة المناخ تقلل من المكاسب الاقتصادية ليصل به إلى حد إنكار الأزمة ذاتِها، وتمتثل هذه الرؤية ومن يؤيدها ببساطة لأخلاق الليبرالية الكلاسيكية القائمة على مبدأ إشباع لذة الكسب بلا قيود.

في المقابل، يبذل علماء المناخ والخبراء جهوداً كثيفة لدراسة أزمة المناخ وتحدياتها والتوعية العامة بمخاطرها وعواقبها، نتيجة لكل ذلك، ظهرت العديد من المبادرات التي خرجت بخطط العمل واستراتيجيات التصدي إلى أزمة المناخ والحفاظ على البيئة، تبنّت المنظمات الدولية دعم الكثير من المبادرات الساعية إلى فرض إجراءات معينة للتصدي، ومن بين أهم تلك المبادرات كانت (خطة العمل بشأن تغير المناخ) التي تبناها البنك الدولي، أو استراتيجيات العمل على الهدف الثالث عشر (الإجراءات المناخية) من أهداف التنمية المستدامة التي تتبنّاها الأمم المتحدة، إذ تسعى هذه الخطط إلى دعم سلوك دولي معيّن للاستجابة إلى أزمة المناخ.

تنبثق هذه المبادرات والخطط من إطار فكري (برادايم) مختلف تماماً، يقوم هذا الإطار الفكري على مبادئ الـ(الليبرالية الحديثة)[4] التي ظهرت نتيجة لآثار الليبرالية الكلاسيكية كتفاوت

1. راجع: https://www.reuters.com/article/trump-climate-china-na3-idARAKBN13919T
2. خطة العمل بشأن تغير المناخ 2021-2025: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/35799/2022002438ARAara001_final.pdf?sequence=14&isAllowed=y
3.البرادايم: مصطلح يستعمل غالباً مقروناً بالفكر مثل النموذج الفكري أو النموذج الإدراكي أو الإطار النظري وقد ظهرت هذه الكلمة منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين في اللغة الإنجليزية بمفهوم جديد ليشير إلى أي نمط تفكير ضمن أي تخصص علمي أو موضوع متصل بنظرية المعرفة.
4.Differing Views Within Liberalism https://studyrocket.co.uk/revision/a-level-politics-aqa/political-ideas/differing-views-within-liberalism

الثروة وغيرها من الآثار الاجتماعية،إذ يشعر المنخرطون ضمن هذا الإطار الفكري بالمسؤولية تجاه الطبقات الفقيرة فيفرض هذا عليهم في ظروف معينة التدخل لحماية الفقراء، كظروف أزمة الاحتباس الحراري في هذا السياق.

بين هذين الإطارين الفكريين، يقف العالم أمام تحديات آثار أزمة المناخ التي سنستعرض جزءاً منها، لنكتشف أنَّ هنالك مأزقاً أخلاقياً دولياً يحول دون تجاوز تحديات التغير المناخي.

آثار أزمة المناخ

يؤدي الاحترار العالمي بحسب الأمم المتحدة إلى مجموعة من الآثار تبدأ عند الأمن الغذائي والمائي ولا تنتهي عند العنف والاضطرابات السياسية، إذ يؤثر تغير المناخ على التربة بحيث يؤدي إلى تدهورها، كما إنه يحد من كمية المياه المتوفرة للشرب أو الزراعة، إذ هنالك الكثير من المحاصيل الزراعية التي تعاني من صعوبة في البقاء بعدما كانت زراعتها مزدهرة[5].

كما تشير الأمم المتحدة إلى أنَّ التغير المناخي له صلة وارتباط بالكثير من الكوارث التي تصيب الكوكب، وعلى الرغم من تواتر هذه الكوارث عبر التاريخ، إلا إنها باتت أكثر تواتراً في ظل التغير المناخي، فالجفاف والأعاصير وموجات الحر الشديد وغيرها باتت تتكرر وتسبب الكثير من الدمار ويرتبط (90%) من هذه الكوارث بالتغير المناخي[6].

في ذات السياق، يتوقع خبراء الأمم المتحدة أنْ يفاقم الاحتباس الحراري التنافس على موارد الطبيعة، مثل الأراضي والغذاء والمياه، مما قد يسهم في تأجيج المزيد من الصراعات الدولية حول الموارد الطبيعية، كما قد يؤدي إلى نزوح جماعي لعدد كبير من السكان[7].

5. أزمة المناخ - رهان نستطيع كسبه: https://www.un.org/ar/un75/climate-crisis-race-we-can-win
6. أزمة المناخ - رهان نستطيع كسبه: https://www.un.org/ar/un75/climate-crisis-race-we-can-win
7. أزمة المناخ - رهان نستطيع كسبه: https://www.un.org/ar/un75/climate-crisis-race-we-can-win

ما وراء أزمة المناخ

تكشف لنا جهود الاستجابة إلى الاحتباس الحراري ومتطلباتها عن أزمة حقيقية في الأخلاقيات الدولية، حيث يبدو أنَّ المجتمع الدولي يفتقد إلى يّد خفية تدفع بمصالح الدوّل الوطنية نحو المصلحة الدولية العامة، فلا الدوّل النامية تسعى إلى تحقيق التزاماتها بشأن البيئة، ولا حتى الدوّل الصناعية، فالمراكز الثلاثة الأولى شاغرة في مؤشر الأداء الخاص بمواجهة التغير المناخي الذي يصدر سنوياً من منظمة جيرمان واتش مما يعني أنَّ أكثر الدول التزاماً، وهي الدنمارك، لم تلتزم إلى العتبة المطلوبة لدرء المخاطر[8].

في ظل الأخلاقيات الدولية التي تفرضها الليبرالية الكلاسيكية والليبرالية الحديثة، يصعب الحديث عن تجاوز أزمة الاحترار العالمي، فيبدو أنَّ الرخاء المشترك والعيش في بيئة نظيفة لا يتشاركان في كونهما مصلحة وطنية ذات أولوية قصوى لبلدان العالم كافة، فهل تعبّر الاستجابة إلى التغير المناخي عن هدف نبيل أو قيمّة أخلاقية دولية تستحق الإيثار؟ لا يبدو كذلك، إذ تعتزم الولايات المتحدة الأمريكية تخصيص ما يقارب (858) مليار دولار على الإنفاق العسكري في ميزانية هي الأكبر على الإطلاق[9]، في الوقت الذي تسهم فيه الصناعة العسكرية الأمريكية والقوات والآليات بنسبة (5%) من انبعاثات الكاربون في العالم[10]. أمّا الصين، فعلى الرغم من شروعها ببرامج وخطط كبيرة تجاه البيئة إلّا إنَّ الخبراء يعتقدون أنها ما زالت بعيدة عن تحقيق التزاماتها دولياً[11]. من جانب أخر، تهدد الحرب الروسية – الأوكرانية إمكانية تحقيق أهداف البيئة المتفق عليها ضمن معاهدة باريس للمناخ، كما إنها تدفع بالدول الأوروبية إلى استبدال الغاز الروسي بـ "غاز الحرية" الأمريكي عالي الانبعاث، أو تدفع بدول كـألمانيا إلى تكثيف استخدام الفحم عوضاً عن الغاز الروسي[12].

تشكّك أزمة المناخ في فعالية أعضاء مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ففي نهايات العام 2021، فشل مجلس الأمن في التصويت على قرار يَعدُّ التغير المناخي خطراً أمنياً

8. https://ccpi.org/ranking/
9. https://tinyurl.com/2neo2mju
10. https://time.com/6148778/us-military-climate-change/
11. https://www.theguardian.com/world/2022/nov/11/china-climate-crisis-renewable-energy-goals
12. https://www.dw.com/en/ukraine-war-threatens-climate-targets/a-62185483

يدخل ضمن استراتيجيات المجلس في منع الصراعات، وكانت الهند أكثرَ الدول معارضة لهذا القرار حيث أبدت مخاوفها تجاه منح حرية اتخاذ القرارات التي تخص مناخ (193) دولة إلى خمس دول فقط[13]، يبرر سلوك الأعضاء الخمس في مجلس الأمن مخاوف الهند، إذ تفتقر تلك الدول إلى الشعور الكافي بالمسؤولية تجاه التحديات التي يعيشها المجتمع الدولي، وتقدّم مصالحها وأمنها القومي على مسؤوليتها تجاه الأمن والسلم الدوليين.

عاجلاً أم آجلاً، سيفرض الخوض في غمار آثار التغير المناخي إدراجه ضمن أولويات الأمن القومي لدول عديدة. ففي العراق على سبيل المثال، يؤثر التغير المناخي بشكل أساسي على الأمن المائي، إذ يؤدي إلى اتّساع الفجوة بين إمدادات المياه والطلب عليها، ويقدّر انخفاض المياه العذبة المتاحة بنحو 20% في ظل ارتفاع درجة الحرارة بنسبة 1% وانخفاض هطول الأمطار بنسبة 10%، كما يعتمد الأمن المائي للعراق على تدفّق المياه عبر البلدان المجاورة، مما يعني أنَّ العراق يتأثر بتغير المناخ فيها كذلك[14].

سيناريوهات محتملة

على الرغم من الاكتشافات العلمية المذهلة والتطوّرات التي مكّنت البشرية من التنبؤ بالتغير المناخي وآثاره وغيرها من الاكتشافات، تتراجع سلوكيات المجتمع الدولي بشكل حاد، إذ يشهد تنظيم ما بعد الحرب العالمية الثانية للمجتمع الدولي بمؤسساته وقيّمه ومبادئه انهياراً تدريجياً أمام سعي الدوّل ولا سيما الكبرى منها نحو القوة والهيمنة.

في المستقبل العاجل، ستجد الكثير من الدوّل نفسها مضطرة للتعامل مع آثار أزمة المناخ في حدود إقليمية، فقد تتجه أغلب الدول إلى عقد الاتفاقيات الإقليمية لمواجهة أزمة المناخ كتنظيم تدفقات المياه أو المحاصيل الزراعية، وفي ظل انعدام الثقة والتعاون الدوليين، ستعوّل الكثير من الدول على الخلفيات الاجتماعية المشتركة بين شعوبها لفتح أبواب التعاون الدبلوماسي والسلمّي في تجاوز الأزمات بدلاً من التعويل على الأخلاقيات الدولية.

13.https://www.downtoearth.org.in/news/climate-change/is-un-security-council-inept-in-resolving-climate-change--80900

14. إصدارات البنك الدولي، تقرير التنمية والمناخ، العراق، ص31.

قد نشهد كذلك التخلي عن شروط والتزامات الاتفاقيات الدولية لصالح سيادة الدوّل، فالشروط والالتزامات التي تفرضها الاتفاقيات الدولية كاتفاقية باريس للمناخ تمثل تقيّيداً طوعياً للسيادة،وسبق أنْ حصل هذا في 2019،حيث أعلنت الولايات المتحدة انسحابها من اتفاقية باريس قبل انْ تعود إليها في 2021، وعلى الرغم من أنَّ القرار لم يدخل حيز التنفيذ إلّا لمدة شهر واحد فقط، إلّا أنَّ ذلك يكشف مدى حدة التوجه نحو تنمية السيادة في مقابل شروط والتزامات الاتفاقات الدولية.

أخيراً وليس آخراً، تمثل تداعيات أزمة التغير المناخي حجة جديدة تضاف إلى مجموعة الحجج التي تستند إليها مجموعة من دول العالم في دعوتها إلى إعادة النظر بالنظام الدولي لاسيما فيما يخص تنظيم مجلس الأمن والدول الخمس الممنوحة حق النقض (الفيتو)، في ظل توجه هذه الدول نحو تطوير ترساناتها العسكرية بغض النظر عمّا قد تخلفه من آثار بيئية كما ذكرنا، ستكون الحجة ضد الخمس الكبار قوية ومؤثرة في وسط مجتمع دولي يستشعر خطر التغيّر المناخي وآثاره.

هوية البحث

اسم الباحث: علي عدنان محمد- باحث متخصص في الشأن السياسي والاقتصادي

عنوان البحث: الأخلاقيات الدولية وتحدي التغير المناخي

تأريخ النشر: نيسان - ابريل 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحّية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org